المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2005 العـــدد : 4332
الصفحـات : 23 المسلسل : 99

زيادة الرواتب.. الآن ضرورة اقتصادية!

د. أمين ساعاتي
dr_saatly@yahoo.com

إن السماح للعام المالي للاقتصاد السعودي، وبالذات في السنتين الأخيرتين، صاح يشجع على إعادة النظر في سلم رواتب موظفي الدولة وكذلك القطاع الخاص وكذلك المتقاعدين، فالزيادة المعلنة في أسعار النفط التي تجاوزت 65 دولارا للبرميل الواحد، أدت إلى زيادة ملحوظة في الدخل الوطني، كما أفرزت انتعاشا ملموسا في السوق السعودية.

أكاديمي وكاتب اقتصادي

من أهم الملفات المطروحة أمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز هو ملف زيادة رواتب موظفي الدولة. ورغم أننا نذرت مدى حساسية وأهمية هذا الملف.. إلا أن الشعوب في منطقتنا العربية، وبالذات في المملكة العربية السعودية، تعودت من قياداتها الجديدة أن تخازلها بمجموعة مشاريع تتصل مباشرة بخفض تكاليف الحياة. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع زيادة رواتب الموظفين وخفض أسعار البنزين والكهرباء والعودة إلى نظام الدعم لسلع الأساسية كما كان عليه الحال لدى الحكومات السعودية السابقة.

وبالنسبة لواقع الحال، فإن الشكل العام يبين أن الحكومة تقبض الزيادات الهائلة في أسعار النفط بينما الشعب يدفع جزءا من هذه الزيادة بشرائه الواردات من السلع والخدمات المحملة بعبء زيادة أسعار النفط.

نحن نعترف أن المراتب في الأصل هي المقابل لإنتاج الموظف. ونعترف أيضاً أن الراتب يرتبط بزيادة الإنتاج التي كثيرا ما تكون مبررا لزيادة أو خفض الراتب. ولكن نستطيع القول إن الحالة التي عليها الموظف السعودي الآن هي أن الزيادة الملحوظة في أسعار السلع والخدمات التي تقتحم السوق السعودية في هذه الأيام تؤكد أن الرواتب أقل من الإنتاج، إذا جاز التعبير، وأن دخل الفرد السعودي يحتاج إلى تصحيح عاجل لأسباب كثيرة.

لقد سبق أن كتبت حول هذا الموضوع وأعود الآن مرة أخرى إلى الكتابة في هذا الموضوع وأقول: إنه لم يعد مقبولا القول إن زيادة الرواتب ستدفع أسعار السلع والخدمات إلى الأعلى، بل الأسعار دون زيادة الرواتب ارتفعت بشكل مؤلم، ولذلك لم يعد من المنطق القول إن إبقاء الرواتب على حالها يساعد المواطن السعودي على اقتناء حاجاته من السلع والخدمات الضرورية بالأسعار نفسها التي كانت عليها هذه السلع وهذه الخدمات قبل ربع قرن، ونؤكد أن إبقاء الرواتب على حالها لم يعد حالة اقتصادية مبررة.

إن الإصرار على عدم زيادة الرواتب في الظروف الاقتصادية التي تحيط بالموظف يخرج هذا الموضوع من محتواه الاقتصادي ويجعل المواطن في أزمة اقتصادية حقيقية.

وإذا كان المواطن في أزمة اقتصادية بصورة دائمة، فإن الاقتصاد نفسه سوف يتعرض للأزمة تلقائيا وسيتفاوت الدخل بين أفراد المجتمع بشكل لافت ويتسلل الكساد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن التوجه إلى زيادة الرواتب أصبح توجهاً عاماً في المنطقة الخليجية بل توجهاً عاماً في العالم العربي. وندكر. على سبيل المثال. أن الكويت شكلت لجنة حكومية لوضع سلم جديد للرواتب. وأن الإمارات وقطر اتخذتا خطوات تنفيذية نحو زيادة الأجور والرواتب. وإذا كان التوجه نحو زيادة الرواتب هو توجه عام بين دول الخليج، فإن ارتباطات العملة بدول مجلس التعاون لن تعوقها عن زيادة رواتب موظفيها.

أما بالنسبة إلى مصر، فقد أقرت الحكومة المصرية مشروعا بزيادة الأجور والمرتبات والمعاشات. وصدر بالفعل قرار زيادة الأجور بنسبة 15 في المائة رغم أن الجهاز البيروقراطي المصري هو أكبر جهاز في منطقة الشرق الأوسط.

بل أكثر من هذا فقد أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بتعديل نظام العاملين المدنيين (الموظفين) بحيث يسمح للموظف بأن يعمل خارج وقت الدوام مقابل جزء من الأجر. وذلك لإتاحة المجال أمام الموظفين لتحقيق دخل إضافي يسهم في تحسين أحوالهم المعيشية.

وإذا أخذنا الكادر الوظيفي لموظفي الدولة في المملكة العربية السعودية نجد أن سلم الرواتب الذي صدر عام 1401هـ مازال معمولا به حتى عام 1426هـ، أي أن رواتب الموظفين ظلت دون زيادة لأكثر من ربع قرن رغم أن الأسعار زادت إلى أكثر من ضعفها.

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الدولة إلى أكثر من الضعفين، وفي ظل التطورات في سوق الأسهم والتطورات في السوق العقارية، فإن التوجه إلى زيادة الرواتب بات قضية تستحق أن تطرح بقوة حتى لا يظل قطاع الموظفين قطاعاً مظلوماً في المجتمع.

صحيح أن الباب الأول في ميزانيات الدولة وهو باب الرواتب متقل بالأرقام وسوف يتقل أكثر بزيادة الرواتب. ولكن صحيح أيضاً أن رواتب الموظفين تتجه مباشرة نحو السوق السعودية لتسهم في انعاش الاقتصاد الوطني. وصحيح أيضاً أن جزءاً كبيراً من رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص يتجه إلى محافظ الحكومة سواء في شكل رسوم تأشيرات أو رسوم البلديات والتجارة أو استخراج وتجديد الترخيصات والإقامات ورخص السواقة والتصديقات والجوازات.

لقد أشرت في مقال سابق إلى أن عدم زيادة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2005 العـــدد : 4332
الصفحـات : 23 المسلسل : 99

الرواتب في ظل توقعات تشير إلى أن الدولار سيسجل المزيد من الانخفاض مقابل الزيادات المتلاحقة في أسعار صرف اليورو والين. سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الواردات من السوقين الأوروبية واليابانية. مما يعني أن السوق السعودية ستشهد موجات جديدة من ارتفاع الأسعار وستلحق أضرارا بالغة بالمواطن محدود الدخل. والنتيجة الطبيعية أن الموجة الجديدة من ارتفاع الأسعار ستؤثر سلبا في حياة المواطن وتزيد معاناته.

ولذلك فإن الحل لن يكون إلا بزيادة تعديل الكادر الوظيفي وزيادة رواتب موظفي الحكومة التي سيتبعه بالضرورة زيادة في أجور العاملين في القطاع الخاص وزيادة رواتب المتقاعدين الذين يتضررون جدا من الارتفاعات في الأسعار التي تشهدها السوق السعودية في هذه الأيام.

ولذلك ما يقال إن التضخم يقف عند 6 في المائة في ربع قرن يعتبر قولا لا يمكن قبوله في ظل حقائق موجودة على الأرض وفي ظل بيانات وأرقام تصدرها منظمات إقليمية وعالمية موثوق بها.

إن زيادة الإعانات الحكومية من أجل خفض أسعار البنزين والكهرباء والماء والتعليم ستكون عاملا مهما في تخفيض تكاليف الحياة عن كاهل المواطن. كما أن توسيع حلقات رجال الأعمال الذين يتعاطفون مع أصحاب الدخل المحدود سيكون مجديا للاستفادة من زيادة الرواتب والأجور.

ويجب أن نعترف بأن التخفيف من تكاليف المعيشة سيساعد على ضبط إيقاع الأمن والاستقرار داخل المجتمع السعودي لأن مشكلة الأمن هي في الأساس مشكلة اقتصادية. ومطلوب من الدولة في كل الأحوال معالجة المشاكل الاقتصادية في حياة الناس. لأن الراتب بالنسبة إلى القاعدة العريضة من سكان المملكة هو اقتصاد الفرد وهو إيراده الذي لا يكفي ومصروفاته التي تتزايد مع ارتفاع مستوى المعيشة.

وإذا استقرأنا الظواهر الاجتماعية التي نجمت عن ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الفردي للمواطن السعودي طوال ربع القرن الماضي.. نجد أن الكثير من الظواهر الاجتماعية بدأت تتجه إلى ما يشبه المشاكل الاجتماعية. فظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار أثرت تأثيرا عباشرا في ارتفاع نسب الطلاق. إذ إن بعض الدراسات أشارت إلى أن المسائل المالية هي السبب الرئيسي في ارتفاع نسب الطلاق بين الشباب والشابات المتزوجات حديثا. التي بلغت في مدينة الرياض نحو 43 في المائة وفي مدينة جدة 50 في المائة.

بل أكثر من هذا فإن إحجام الكثير من الشباب عن الزواج سببه عدم كفاية الدخل قياسا بالمستوى العام للأسعار. كما أنه من الثابت أن سن الزواج لدى الشباب والشابات تغيرت من 20 عاما إلى نحو 30 عاما.

ونتيجة للالتزامات المالية التي تصحق الشباب فإن نسب الجريمة بين الشباب السعوديين وبالذات جرائم السرقة والمخدرات قد زادت بشكل لافت.

ولا شك أن المجتمع السعودي يعاني كثيراً من المشاكل التي ترتبت على انخفاض دخول الأفراد مقابل ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع والخدمات.

إن الصناع العام للاقتصاد السعودي. وبالذات في السنتين الأخيرتين. صاح يشجع على إعادة النظر في سلم رواتب موظفي الدولة وكذلك القطاع الخاص وكذلك المتقاعدين. فالزيادة الهائلة في أسعار النفط التي تجاوزت 65 دولاراً للبرميل الواحد. أدت إلى زيادة ملحوظة في الدخل الوطني. كما أفرزت انتعاشا ملموسا في السوق السعودية. والمواطن وهو يتابع زيادة أسعار النفط ويشكر الله سبحانه وتعالى على ما أفاء علينا.. يتمنى من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله الحريصة على معاشه وحياته أن تأمر بتشكيل لجنة لوضع سلم جديد للرواتب يراعي الظروف الاقتصادية التي يمر بها المواطن السعودي.

إننا نسلم بأن جميع المؤسسات الحكومية تحتاج إلى إعادة هيكلة أمام هذا السيل الجارف من التغيرات والمستجدات التي تحيط بنا من الداخل والخارج تارة باسم العولمة وطورا باسم تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين. وما أحدثته الهيكلة على هذا النطاق الواسع يجب أن تتضمن تعديل سلم الرواتب بحيث يعالج زيادة تكاليف المعيشة التي غيرت. ولا شك. من موقع الموظف ذي الدخل البسيط من وسط المجتمع إلى مؤخرة المجتمع.

ولذلك إذا كانت الوزارات في حاجة إلى إعادة هيكلة فإن الموظف في أمس الحاجة إلى زيادة راتبه وتغيير السلم القديم الذي ظل الموظف واقفاً عليه لأكثر من ربع قرن حتى انقصم ظهره. وهو واقف على سلم عتيق يمنحه فتفل بضعة ريالات شحيحة في كل عام.